

أثر تطبيق برامج الأمتثال SMOs الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين على تطوير مهنة المحاسبة في مصر الباحث / أسماء صلاح الدين عبد المقصود محمد

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية استخدام برامج الأمتثال SMOs الإتحاد الدولي للمحاسبين في تطوير جودة الأداء المهني للمحاسبة في مصر، وذلك من خلال تحديد مشكلات الأداء المهني للمحاسبة في مصر ومقترحات علاجها، وبيان أثر استخدام برامج الأمتثال SMOs على زيادة جودة الأداء المهني للمحاسبة في مصر. وخلصت الدراسة وضع مدخل مقترح لاستخدام برامج الأمتثال الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين في تطوير مهنة المحاسبة.

Abstract:

The study aims at shedding light on the importance of using the Compliance Programs issued by the International Federation of Accountants SMOs to improve the quality of the professional performance of accounting in Egypt by identifying the problems of the professional performance of accounting in Egypt and proposals for treatment, and the impact of the use of SMOs on increasing the quality of the professional performance of accounting in Egypt .

The study concluded a proposed approach to the use of IFAC compliance programs in the development of the accounting profession.



أولاً : المقدمة ومشكلة البحث:

تعد مهنة المحاسبة من المهن التي لها دور وأهمية في تطوير اقتصاديات المجتمعات، وتحاول مهنة المحاسبة أن تجد نقطة تلاقي بين هذه التطورات والتغيرات في الاقتصاديات العالمية وبيان أهم مقوماتها وأكثرها تأثيراً في أداء وكفاءة المحاسبين.

يؤدي تطوير مهنة المحاسبة إلى تحقيق عملية التنمية من خلال ما تُقدم من معلومات ملائمة وموضوعية على درجة عالية من الشفافية في اتخاذ القرارات الرشيدة .

كما أصبح هناك حرصاً من الجهات الاقتصادية المختصة على أهمية مواكبة المحاسبة للتطورات العلمية والمهنية كوسيلة لحماية الاستثمارات والتي تسعى الجهات ذات العلاقة لتفعيل دور هذه المهنة لخدمة الاقتصاد الوطني وذلك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تضيء الأساس السليم والفعل على النظام المحاسبي مما ينعكس في مخرجات قادرة على تطوير وممارسة المهنة وإعداد تقارير مالية مفيدة تلتزم المنشآت الاقتصادية بها حتى تسير على نهج محاسبي يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل تحديات اقتصادية كبيرة وبالتالي تضمن فعالية الاستثمارات والبعد عن الفساد والفضل المالي الذي أصبح سمة عامة في العصر الحديث.

ومن أجل تطوير الأداء المهني للمحاسبة أنشأ الإتحاد الدولي للمحاسبين منذ تأسيسه مجلسين هما (مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي - مجلس معايير المحاسبة الدولية) كما أنشأ الإتحاد ستة لجان فنية دائمة وحدد المجلس صلاحيات كل لجنة وأهدافها وهي : لجنة السلوك الخلقي، لجنة التعليم، لجنة المحاسبة المالية والإدارية، لجنة المحاسبة الدولية في القطاع العام، لجنة تكنولوجيا المعلومات، لجنة الأمتثال، وبناء عليه سارعت العديد من المنظمات المهنية العربية بالانضمام إلي عضوية الإتحاد الدولي للمحاسبين.



ونظراً لوجود بعض القصور في مستوى أداء وكفاءة المحاسبين الذي انعكس بدوره على أداء مهنة المحاسبة في مصر، فقد أدى هذا القصور إلى عدم اعتماد الكثير من مستخدمي المعلومات المحاسبية على تلك المعلومات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ويعرف الأمتثال على أنه "وظيفة مستقلة هدفها التأكد من امتثال المنشآت وسياساتها الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات وقواعد ومعايير المحاسبة والممارسات المهنية المحاسبية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية التي تحدد وتقيم وتقدم النصح والإرشاد وتراقب وترفع التقارير إلى مجلس الإدارة.

وبرامج الأمتثال الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC هي:

- **SMO 1** – ضمان الجودة.
- **SMO 2** – معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين والإرشادات الأخرى الصادرة عن مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولية (IAESB).
- **SMO 3** – المعايير الدولية و بيان الممارسة ذات الصلة وغيرها من الأوراق الصادرة عن مجلس المعايير الدولية (IAASB).
- **SMO 4** – قواعد سلوك وأداب المهنة الخاصة بالمحاسبين المهنيين والصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبين (IESBA).
- **SMO 5** – المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وغيرها من إرشادات مجلس المعايير المحاسبية الدولية بالقطاع العام (IPSASB).
- **SMO 6** – إجراءات التحقيق والتأديب (الانضباط).
- **SMO 7** – المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

وتتبلور طبيعة المشكلة في أنه يوجد قصور في الأداء المهني للمحاسبة وذلك لوجود فجوة في النظام المحاسبي المصري الراهن في التطبيق بين معايير المحاسبة المصرية ومعايير المحاسبة الدولية وأنه لكي لا يحدث اختلاف بين



المعايير المحاسبية المصرية والدولية وحتى يكون هناك تكامل بينها يجب الالتزام بتطبيق برامج الأمتثال الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) لأنها توفر وجهة نظر عالمية في الدول من أجل تطبيق المعايير الدولية وبناء أساس مشترك تُقيم فيه التشريعات والأنظمة المصرية وذلك لتقليل الاختلافات بين التشريعات و القواعد من أجل تحقيق التوافق بين معايير المحاسبة المصرية و معايير المحاسبة الدولية على مستوى دول العالم بما يسمح بإنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة بصرف النظر عن الدولة التي أعدت فيها القوائم المالية.

ثانياً: أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار مقترح لاستخدام برامج الأمتثال SMOs بهدف تطوير جودة الأداء المهني للمحاسبة في مصر، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

- ١- تحديد المشكلات التي تواجه مهنة المحاسبة ومقترحات علاجها.
- ٢- بيان أثر استخدام برامج الأمتثال SMOs على زيادة جودة الأداء المهني للمحاسبة في مصر.

ثالثاً: أهمية الدراسة :

- ١- الأهمية العلمية : تنبع أهمية البحث العلمية من:
 - تتعدد المشكلات التي تواجه مهنة المحاسبة والمشكلات التي تعوق التكامل بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية.
 - التعرف على جهود الإتحاد الدولي للمحاسبين ودوره في تطوير مهنة المحاسبة.



- وضع إطار مقترح لأثر تطبيق برامج الأمتثال في أحداث تكامل بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية ومدى ملائمة هذا الإطار في بيئة الأعمال المصرية.

٢- الأهمية العملية :

- الكشف عن الجوانب التطبيقية الفعلية للقصور في مستوى أداء وكفاءة المحاسبين الذي انعكس بدوره على أداء مهنة المحاسبة في مصر وعدم ارتقائها إلى المستوى المطلوب بالرغم من وجود سعي متواصل من قبل الجهات المسؤولة عنها للارتقاء بها.

- استخدام برامج الأمتثال الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في القضاء على القصور المحاسبي المهني ومن ثم زيادة جودة الأداء المهني للمحاسبة في مصر.

رابعاً: فروض الدراسة :

بناء على مشكلة وأهداف الدراسة وأهميتها فقد تم طرح الفرض التالي:
"يؤدي تطبيق برامج الأمتثال SMOS الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين إلى زيادة جودة الأداء المهني للمحاسبة في مصر".

خامساً: منهج الدراسة :

يستخدم الباحث في إعداد هذا البحث المنهج الاستقرائي الأستنباطي المختلط حيث يتم استقراء الواقع وملاحظة الوضع القائم للممارسات الفعلية للأداء المهني للمحاسبة في مصر وتحليلية وبيان أوجه القصور فيه وآليات تطويره باستخدام برامج الأمتثال.



سادساً: خطة البحث :

- في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه تم تقسيم البحث إلى:
- أولاً : دور الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في تطوير مهنة المحاسبة
 - ثانياً: مشاكل تطوير مهنة المحاسبة في مصر ومقترحات معالجتها.
 - ثالثاً : مدخل مقترح لاستخدام برامج الأمتثال SMOS الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين في تطوير مهنة المحاسبة في مصر.

أولاً : دور الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في تطوير مهنة المحاسبة

الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام ١٩٧٧، ويضم في عضويته ١٥٨ عضو ومنظمة في ١١٨ دولة يمثلون أكثر من (٢.٥) مليون محاسب، ويهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها، ولتحقيق مهامه، فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم، وقد قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية :

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد
- معايير دولية لرقابة الجودة
- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة.
- معايير التأهيل الدولية.
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ويضم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين ومصر والعراق ولبنان والمغرب والسعودية وتونس، وينفذ برنامج عمل الاتحاد من قبل اللجان التالية:

- ١- لجنة التعليم: وتضع معايير التعليم والتدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق (المحاسبة القانونية) بالإضافة إلى التعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة على أن تخضع بيانات اللجنة لموافقة المجلس.
- ٢- لجنة السلوك المهني: وتضع معايير آداب السلوك المهني وتعزيز قيمتها وقبولها من قبل المنظمات الأعضاء بموافقة مجلس الاتحاد.



٣- لجنة المحاسبة المالية والإدارية: وتعمل على تطوير المحاسبة المالية والإدارية عبر إيجاد البيئة التي تزيد عن مستوى كفاءة المحاسبين الإداريين في المجتمع بصورة عامة ولها أن تصدر البيانات اللازمة مباشرة نيابة عن مجلس الاتحاد.

٤- لجنة القطاع العام: وتضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الإدارة المالية للقطاع العام وقدرته المحاسبية.

ويحرص الإتحاد الدولي للمحاسبين على أن يكون شاملا للجميع، و لذلك فإن هيكله و نظام الحوكمة الخاص به قد راعى تمثيله لجهات متنوعة و مرتبطة به كما راعى حاجته للتعامل مع مجموعات خارجية تعتمد على أو تؤثر في عمل المحاسبين المهنيين، وذلك من أجل خدمة المصلحة العامة سوف يستمر الإتحاد الدولي للمحاسبين في تعزيز مهنة المحاسبة على نطاق العالم و المساهمة في تطوير اقتصاديات دولية قوية، وذلك من خلال التأكيد على الالتزام بمعايير مهنية عالية الجودة وزيادة التقارب الدولي حول هذه المعايير، والتعبير بوضوح عن المواضيع المرتبطة بالمصلحة العامة حيث تكون الخبرة المهنية أكثر الأمور صلة بذلك.

وقد تحدد الخطة الإستراتيجية للإتحاد الدولي للمحاسبين للأعوام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ الكيفية التي يمكنه من خلالها تنفيذ مهمته و توصيل الفائدة المرجوة لمختلف الجهات المرتبطة به الجمهور، و الأعضاء و المنتسبين، و الشركات، و الهيئات المحاسبية الإقليمية، و المحاسبين المهنيين بكافة أنحاء العالم، ويقدم الإتحاد الدولي للمحاسبين في تقريره السنوي تفاصيل عن النشاطات التي قام بها خلال العام الماضي لاستيفاء مهمته كما أنه يحدد المدى الذي وصل إليه في تحقيق أهدافه الإستراتيجية.

ومن أجل تعزيز مهنة المحاسبة أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين برامج التزام الهيئات المنتمة للإتحاد الدولي (برامج الأمتثال SMOs) حيث يجب على الأعضاء و المنتسبين الاشتراك في برنامج التزام الهيئات المنتمة لعضوية الإتحاد لإثبات محافظتهم على حسن سيرتهم واستيفائهم لمتطلبات عضوية



الإتحاد، تتضمن نشاطات البرنامج تقديم بيانات تقييم ذاتي عند الحاجة، وتطوير خطط عمل تمكنهم من تلبية متطلبات عضوية الإتحاد الدولي للمحاسبين بشكل أفضل.

ولقد حدد الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC سبعة برامج للأمتثال (SMO Statement of Membership Obligations) حيث تقوم لجنة مختصة تابعة للإتحاد الدولي بالتدقيق على الأعضاء ومدى امتثالهم بها كشرط أساسي للعضوية ومطلوب من كافة الأعضاء تطبيقها وهي كما يلي:

- SMO 1 – برنامج ضمان الجودة.
 - SMO 2 – برنامج التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين والإرشادات الأخرى الصادرة عن مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولية (IAESB).
 - SMO 3 – برنامج المعايير الدولية و بيان الممارسة ذات الصلة وغيرها من الأوراق الصادرة عن مجلس المعايير الدولية (IAASB).
 - SMO 4 – برنامج قواعد سلوك وأداب المهنة الخاصة بالمحاسبين المهنيين والصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبين (IESBA).
 - SMO 5 – برنامج المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وغيرها من إرشادات مجلس المعايير المحاسبية الدولية بالقطاع العام (IPSASB).
 - SMO 6 – برنامج إجراءات التحقيق والتأديب (الانضباط).
 - SMO 7 – برنامج المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).
- وسوف يقوم الباحث بطرح مدخل مقترح لاستخدام برامج الأمتثال الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين في تطوير مهنة المحاسبة في مصر كالتالي:

ثانياً : مشكلات تطوير مهنة المحاسبة في مصر ومقترحات علاجها

تمر مهنة المحاسبة هذه الأيام بأزمة ثقة عميقة يمكن اعتبارها بدرجة كبيرة أزمة أخلاقيات نابعة من سيطرة الجشع والمصالح الخاصة بصورة واضحة على جزء كبير من القطاعات وأن كان أثرها يظل محدوداً أو غير منظور بسبب



ضعف الرقابة الإدارية والمالية والرقابة المهنية من المجالس المهنية المعتمدة بالإضافة إلى عدم كفاءة المحاسب في الإجراءات المحاسبية وعدم التزامه بالمعايير المحاسبية حيث أثرت هذه الأزمة بوضوح على مهنة المحاسبة. وسوف يقوم الباحث باستعراض مشكلات الأداء المهني للمحاسبة في مصر ومقترحات علاجها.

مشكلات الأداء المهني للمحاسبة في مصر:

توجد مجموعة من المشكلات تحول دون تطوير مهنة المحاسبة ومن

أهمها :

- 1- ضعف الإدراك بمفاهيم و أهداف المحاسبة المالية، حيث توجد نظرة خاطئة لمفهوم المحاسبة والعمل المحاسبي من قبل أصحاب الشركات.
- 2- النقص في عدد المحاسبين و المراجعين المؤهلين تأهيلاً مهنيًا جيدًا، حيث لا يوجد محاسبين على درجة عالية من الكفاءة.
- 3- ضعف استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.
- 4- عدم قدرة النظام المحاسبي الحالي على توفير معلومات مالية وغير مالية ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.
- 5- عدم وجود برامج تعليم مستمرة للمحاسبين، حيث أن ممارسة العمل المحاسبي تحتاج إلى كوادر مهياً وفق أسس علمية.
- 6- ضعف دور الجمعيات المهنية في تطوير المهنة أدى إلى غياب جهاز مهني بإمكانه دراسة نقاط الضعف التي تعاني منها المهنة ومعالجتها وفقاً لمتطلبات المهنة.
- 7- عدم مواكبة التطورات والتغيرات السريعة التي طرأت على علم المحاسبة والمراجعة خاصة في الآونة الأخيرة.
- 8- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: يوجد تضارباً في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد من قبل الهيئات الرسمية، فضلاً عن قلتها.



يرى الباحث أنه لحل تلك المشكلات العامة لمهنة المحاسبة لا بد من توافر المقومات التالية:

أولاً: التطوير التشريعي لمهنة المحاسبة وذلك من خلال الوسائل التالية:

- 1- تطوير قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة بما يؤدي إلي القضاء على السلبيات والتحديات غير المناسبة لظروف المنافسة العالمية .
- 2- النص على أن يكون التدريب العملي ضرورياً للترخيص لمزاولة المهنة وتحديد الجهات المرخص لها بالتدريب المحاسبي والرقابة على عمليات التدريب.
- 3- النص على أن يكون الترخيص أو تجديده بعد اجتياز الامتحان المناسب للتأكد من مستوي الكفاءة المطلوب للترخيص أو تجديده.
- 4- العمل على تحقيق الاتساق بين مشروع قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة وبين القوانين ذات الصلة بالمهنة وبصفة خاصة قانون الشركات وقانون سوق رأس المال وقانون البنوك وقانون الضرائب وقانون الإشراف والرقابة على التأمين.

ثانياً: التطوير العلمي للتعليم المحاسبي وذلك من خلال الوسائل التالية :

- 1- التأهيل العلمي الجيد والمناسب للظروف الراهنة والمستقبلية لطلاب شعبة المحاسبة بكليات التجارة لأن تطوير مناهج التعليم المحاسبي هو المدخل الصحيح لتطوير المهنة.
- 2- تطوير وسائل التدريس بما يساعد الطلاب على استيعاب المعلومات بصورة أدق وينمي لديهم القدرة على التحليل واتخاذ القرار السليم .
- 3- وضع القواعد اللازمة للتعليم المحاسبي على أن يشمل ذلك الجوانب المهنية والعملية والعلمية لمهنة المحاسبة و تنظيم دورات التعليم المستمر.
- 4- إصدار الدوريات والكتب والنشرات وإعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بها.
- 5- استمرارية تطوير الفكر المحاسبي بالتكامل بين المستوى المحلي والمستوى الدولي.



ثالثاً:- التطوير المهني للمحاسبة وذلك من خلال الوسائل التالية:

- ١- تطوير قانون مهنة المحاسبة والمراجعة بما يتواءم مع ظروف المنافسة العالمية .
- ٢- تفعيل الالتزام بقواعد السلوك المهني أو ميثاق آداب وسلوك المهنة.
- ٣- مراجعة واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.
- ٤- ضرورة التعاون والتفاعل المستمر بين الجهات المعنية بالمهنة وذلك من خلال آلية محددة ومعايير للرقابة على جودة الأداء المهني.
- ٥- وضع التنظيم المناسب للتأكد من قيام المحاسب بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة.
- ٦- المشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

رابعاً:- التطوير المحاسبي المعلوماتي في المجالات الاقتصادية المتخصصة على النطاق الدولي:

ويتم ذلك عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات والاهتمام بدراسة القوانين والتشريعات في الدول المختلفة فيما يتعلق بعمليات الاستيراد والتصدير والضرائب والجمارك والبورصات وأسواق المال للاستفادة منها عند الممارسة المهنية خارج البلاد، بهدف إعداد قوائم وتقارير مالية تفصح بدقة وشفافية عن هذه الأنشطة الاقتصادية المتخصصة لما لها من تأثير كبير على الاقتصاد القومي في مختلف دول العالم.



ثالثاً : المدخل المقترح لاستخدام برامج الأمتثال الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين في تطوير مهنة المحاسبة في مصر
أولاً: SMO 1 – برنامج ضمان الجودة.

وهو الرقابة على جودة الخدمات المقدمة من الأعضاء وتشمل تأسيس نظام رقابي على جودة الخدمة المقدمة للعملاء ومن أهم عناصرها مراجعة الأداء ومدى الإلتزام بالمعايير الدولية.

ويستنتج الباحث أنه من خلال استعراض البرنامج الأول الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين SMO1 – "ضمان الجودة " وما يحققه من العديد من الفوائد والتي تتمثل في خلق بيئة عمل أفضل، و اكتساب هيكل معرفة أوسع ومعايير فنية جديدة وخبرات ومهارات للعمل في مجالات جديدة أكثر عمقاً وشمولاً نظراً لأن فلسفة ضمان الجودة تدعم خلق مناخ ثقافي جديد، واستخدام الأساليب العلمية الحديثة في اتخاذ القرارات، ومنها الأساليب الإحصائية للرقابة وضبط وتحسين الجودة مما يجعلها أكثر قرباً من كل أعضاء المنشأة، وزيادة الاهتمام بالبحث عن أفضل الممارسات في مهنة المحاسبة لتحقيق متطلبات بيئة الجودة والتحسين المستمر في مستوى جودة مهنة المحاسبة.

ويقترح الباحث استخدام هذا البرنامج في تطوير مهنة المحاسبة في مصر من خلال الآليات التالية:

- 1- فهم أهداف عمل نظام رقابة الجودة وامتناله مع المعايير المهنية والمتطلبات القانونية والأنظمة القابلة للتطبيق.
- 2- تنفيذ والمحافظة على أنظمة مناسبة لرقابة الجودة.
- 3- التطوير الشامل لبرامج التطوير المهني المستمر (CPD) والتي تشمل توجيه للشركات في التخطيط أو تقييم الكفاية .
- 4- توفير برامج CPD للشركات التي لا تمتلك مصادر تطوير برامجها الداخلية، موجهة على وجه التحديد إلى - إنجاز إجراءات وسياسات ضبط الجودة.



- ٥- توفير إرشادات لتنفيذ برامج التفتيش الداخلية الفعالة.
- ٦- تنفيذ برامج تطوعية تمكن الشركات من الحصول على الاستقلال والتقييم السري لإجراءات وسياسات رقابة الجودة، بعيدا عن أي برنامج فحص ضمان جودة رسمي.
- ٧- العمل على التزام الشركة بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية القابلة للتطبيق فيما يخص إنجاز التدقيق.
- ٨- تقييم استقلالية أعضاء فريق فحص ضمان الجودة.
- ٩- تقييم إذا ما كان فريق فحص ضمان الجودة لديه مهارات تقنية والمعرفة، الخبرة المتخصصة والتفويض لأداء فحوصات ضمان الجودة مع الكفاءة المهنية.
- ١٠- توثيق إجراءات فحص ضمان الجودة المتبعة في وضع يسمح بالتقييم الموضوعي فيما إذا كانت فحوصات ضمان الجودة أنجزت بالعناية اللازمة والامتثال للمعايير.
- ١١- التقرير عن نتائج فحص ضمان الجودة للأفراد المناسبين بحيث يساعد في تحديد وتنفيذ أي إجراءات تصحيحية ضرورية وعمل التحسينات الأخرى المرغوب فيها .
- ١٢- المحافظة على سرية معلومات العميل.
- ١٣- أنه يجب توافر في القائمين على نظام رقابة الجودة المهارة والكفاءة والمعرفة والخبرة و المتطلبات الأخلاقية والسرية والتي تشمل تعليم مهني مناسب.

ثانياً : SMO 2 –برنامج التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين والإرشادات

الأخرى الصادرة عن مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولية (IAESB).

هو عملية متابعة التحديثات العملية لمعايير التدقيق الدولية ومنها الرقابة على برامج التعليم المستمر واعتماد برامج معترف بها لغايات التعليم المستمر والتأكد من إلتزام الأعضاء المزاولين بها، مع بذل جهدا من كافة الأعضاء بالالتزام ببرامج التعليم المستمر و عملا دؤوبا للجنة التعليم المستمر المنبثقة عن الجمعية لتحديد كافة الأطر المطلوبة لتنظيم عملية التعليم المستمر.



أن الجامعات تعد المسئول الأول عن التعليم في مجال المحاسبة ويتوجب عليها بناء خططها وبرامجها على النحو الذي يزود الطالب بالمعارف والمعلومات الأساسية وبما يستجد من تطور على فروع المعرفة المختلفة مع مراعاة متطلبات المجتمع وسوق العمل، إن الحصول على شهادة جامعية فقط لا يكفي لممارسة المهنة، وإنما يجب أن يكتسب المحاسبون الخبرة اللازمة قبل قيامهم بالممارسة العملية لضمان اكتساب الخبرة.

ويقترح الباحث استخدام هذا البرنامج في تطوير مهنة المحاسبة في مصر من خلال الآليات التالية:

- ١- وضع معايير للقبول في أقسام المحاسبة وتشجيعها على وضع الأطر الملائمة لتقويم التعليم المحاسبي بأبعاده المختلفة.
- ٢- تحديد أهداف مدروسة للتعليم المحاسبي وربط تلك الأهداف باحتياجات التنمية ومتطلبات ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة.
- ٣- تطوير فلسفة التعليم بحيث توفر للمجتمع الخريج المزود بالمهارات والمعارف المحاسبية الواسعة والتركيز على تنمية التفكير التحليلي والابتكاري.
- ٤- تغيير وتحديث مناهج التعليم المحاسبي وإدخال النواحي السلوكية والأخلاقية في التعليم المحاسبي.
- ٥- إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في المعايير المحاسبية الدولية مع توفير المراجع العلمية والكتب العلمية الحديثة.
- ٦- تناسق برامج ومنهجيات أقسام المحاسبة بالجامعات في مصر وتطويرها بحيث تواكب التطورات الاقتصادية والمهنية والتكنولوجية والارتقاء بأداء المحاسبين.
- ٧- تشخيص المشاكل المحاسبية ووضع الإجراءات اللازمة للتطوير.
- ٨- تبني تطوير التعليم المحاسبي بمفهومه الواسع الذي يشتمل على تطوير الجوانب البحثية وتطوير العملية التعليمية والمساهمة في تطوير المهنة.
- ٩- تحسين التعليم والتدريب المحاسبي من خلال نقل التقنيات المحاسبية عبر الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات المهنية.



أثر تطبيق برامج الأمتثال SMOs الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين على
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

١٠- رفع المستوى المهني للمحاسبين والمدققين من خلال التدريب المحاسبي.

ثالثاً: SMO 3 – برنامج المعايير الدولية و بيان الممارسة ذات الصلة وغيرها من الأوراق الصادرة عن مجلس المعايير الدولية (IAASB).

هو الإلتزام بالمعايير الدولية للتدقيق واللوائح الصادرة عن مجلس المعايير الدولية (IAASB) والتعليمات ذات العلاقة بحيث تكون أعمال التدقيق المتبعة متلائمة مع الإطار المحدد لمعايير التدقيق الدولية و مطلوب من كافة الأعضاء العمل على تطبيقه.

يعرف المعيار المحاسبي بأنه عبارة عن بيان مكتوب تصدره هيئة محاسبية معينة ويتعلق بعنصر محدد من القوائم المحاسبية للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، وبموجبه يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض أو كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال وعرض المركز المالي لتلك الوحدة.

و إن هدف المحاسبة الدولية كتطوير للفكر المحاسبي من النطاق الإقليمي إلى النطاق الدولي و ذلك لحل المشاكل المحاسبية هو إصدار معايير محاسبية موحدة و مقبولة على المستوى الدولي لتحقيق التكامل المحاسبي الدولي.

ويقترح الباحث استخدام هذا البرنامج في تطوير مهنة المحاسبة في مصر من خلال الآليات التالية:

- ١- يتعين عند إصدار معايير المحاسبة المصرية أن تكون متوافقة مع معايير المحاسبة الدولية وهذا يحقق التقارب الرسمي أو توافق المعايير.
- ٢- العناية الكاملة بترجمة معايير المحاسبة الدولية و مدى ملائمة التراجم العربية لها وإمكانية الاعتماد عليها وكذلك إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
- ٣- تقسيم معايير المحاسبة الدولية في مجموعات مترابطة من بعضها البعض قبل البدء في إصدار معايير المحاسبة الوطنية.



- ٤- قيام الجمعيات و المؤسسات المهنية بإقامة دورات تخصصية في كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل يتفق مع متطلبات البيئة المحلية ويتكيف معها.
- ٥- استكمال إصدار معايير محاسبة مصرية جديدة للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.
- ٦- تقوم الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي ينبغي عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بإشراك العاملين لديها في الأقسام المالية بدورات تخصصية في هذا المجال.
- ٧- عند إصدار معايير محاسبية جديدة ينبغي مراعاة الظروف البيئية المصرية والعربية والإسلامية.
- ٨- قيام البورصة وهيئة الأوراق المالية بإلزام الشركات التي تعرض أوراقها المالية في البورصة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- ٩- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مداخل التكامل مع معايير المحاسبة الدولية.
- ١٠- مراعاة متطلبات ومقومات التكامل الدولي للمعايير المحاسبية، مع توسيع دائرة الاهتمام بالتكامل مع معايير المحاسبة الدولية.
- ١١- إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في المعايير المحاسبية الدولية.

رابعاً : 4 SMO – برنامج قواعد سلوك وأداب المهنة الخاصة بالمحاسبين المهنيين والصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبين"

هو الإلتزام بمعايير أخلاقيات المهنة وهي محددة في أدبيات الإتحاد الدولي للمحاسبين وتحدد أخلاقيات المهنة المطلوب التأكيد عليها وتشمل إستقلالية المدقق وتوثيق تلك الإستقلالية في ملف التدقيق والإمتناع عن تقديم أية خدمات للعملاء من شأنها التأثير ظاهرياً أو عملياً على الإستقلالية و تحرم أن تكون أية علاقة عائلية أو مهنية ما بين المدقق وعميله، وتعرف أخلاقيات المهنة على أنها



مجموعة من المبادئ والقيم التي يلتزم بها الأفراد والجماعات خلال أدائهم مسؤولياتهم وواجباتهم.

و تتضمن المبادئ الأساسية للسلوك الأخلاقي، ستة مبادئ أو معايير أخلاقية هي :

أ- الأمانة والنزاهة بشكل يؤدي إلى استقامة المحاسب في أداء عمله المهني.

ب- الموضوعية والاستقلال حتى يتحقق للمحاسب العدالة وعدم التحيز.

ت- الكفاءة المهنية التي تمكنه من بذل العناية الواجبة.

ث- السرية، بالحفاظ على أسرار العميل وعدم الكشف عنها دون ترخيص صريح محدد قانوني أو مهني.

ج- السلوك المهني الذي يعمل على رفع مكانة المهنة والمحافظة على كرامتها إلى جانب السلوك المتزن في علاقته بعملائه وزملائه ومساعديه والجمهور عامة.

ح- مراعاة المعايير الفنية التي تنظم عمله سواء حددتها المنظمات المهنية أو التشريعات في كل دولة، أو التعاقد مع صاحب العمل وبما لا يتعارض مع الأمانة والموضوعية والاستقلال.

ويقترح الباحث استخدام هذا البرنامج في تطوير مهنة المحاسبة في مصر من خلال الآليات التالية:

١- تحقيق الموضوعية والاستقلال، فالموضوعية على المحاسب أن يظهر قدرا عاليا من عدم التحيز و إظهار المعلومة لكافة الجهات المخولة بكل صدق وأمانة وأن يتصف سلوك المحاسب بالعدالة والعقلانية والأمانة والتحرر من تعارض المصالح، أما الاستقلال فيتحقق بعدم وجود علاقات شخصية أو أسرية أو مالية تؤثر على أدائه لعمله.

٢- تحقيق الكفاءة المهنية بالتأهيل العلمي والعملية و المحافظة عليها بالتعليم المهني المستمر، وعلى المحاسب أن يعمل على تطوير المعرفة والمهارة التي يملكها ومتابعة المستجدات في عالم المحاسبة.



- ٣- تحقيق الاستقامة والنزاهة: وهذا يتطلب من المحاسب أن لا يقبل أن يقوم بتقديم أي تقرير أو معلومة إذا كانت تحتوي على بيانات مالية محرفة أو مضللة أو أعدت بإهمال أو كانت غير مكتملة بسبب الحذف أو فيها نوع من الغموض الذي يؤدي إلى التضليل.
- ٤- الالتزام بالسرية: لا يجوز للمحاسب تقديم البيانات التي يعدها أو يطلع عليها إلى أي طرف غير مخول بذلك.
- ٥- الالتزام بميثاق الأخلاق المهني والالتزام بالسياسات المحددة للعمل تطبيقاً لمعيار النزاهة والأمانة.
- ٦- حظر القيام بالأعمال التي تتعارض مع كرامة المهنة وسمعتها.
- ٧- مراعاة آداب التعامل عند تعريف العملاء بالخدمات ويتم ذلك من خلال المنظمات وليس بصورة منفردة.
- ٨- تحديد الأتعاب والعمولات بما يتناسب مع الوقت والمجهود ومستوى المهارة المطلوبة ودرجة المسؤولية ولا تحدد على أساس نسبة من الناتج أو تكون معلقة على شرط.
- ٩- مراعاة الأمانة عند الاحتفاظ بأموال العميل.
- ١٠- أن تقوم العلاقات مع الزملاء على التعاون والاحترام وعدم المنافسة غير الشريفة.
- ١١- الالتزام بالأمانة والموضوعية عند مزاوله الخدمات الضريبية .
- ١٢- الالتزام بأخلاقيات المهنة عند قيام المحاسب بأداء خدمات خارج حدود الدولة، وإذا كانت هناك اختلافات بين هذه الأخلاقيات في بلده الأصلي والبلد المضيف له، فيجب أن يتم الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية الأكثر تشدداً في أي منهما.

خامساً : SMO 5 – برنامج المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وغيرها من إرشادات مجلس المعايير المحاسبية الدولية بالقطاع العام (IPSASB).
هو الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق للمؤسسات العامة واللوائح والتعليمات الصادرة ذات العلاقة من المجلس الدولي لمعايير المحاسبة الحكومية والمؤسسات العامة (IPSASB).



تصدر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وهو نفسه لجنة دائمة في اتحاد المحاسبين الدولي، تطبق هذه المعايير من قبل الجهات الحكومية والحكومات الوطنية والحكومات المركزية، والحكومات الإقليمية، والحكومات المحلية، وما يتبع هذه الحكومات من دوائر وهيئات ومجالس ومفوضيات، ولا تنطبق هذه المعايير على المؤسسات التجارية.

وتعرف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بأنها مجموعة من المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) بغرض استخدامها في إعداد البيانات المالية من قبل القطاع العام في جميع أنحاء العالم، وتستند هذه المعايير على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) (الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB).

الهدف من تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام هو تحسين نوعية التقارير المالية المقدمة من قبل القطاع العام، مما يؤدي للوصول إلى قرارات تقييم أفضل في تخصيص الموارد المقدمة من الحكومات، وبالتالي زيادة الشفافية والموثوقية.

أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يحقق مجموعة من المزايا أهمها:

- 1- تحسين الرقابة الداخلية والشفافية فيما يتعلق بجميع الأصول والخصوم.
- 2- تقديم معلومات أشمل وأكثر دقة عن التكاليف والدخل، لاتخاذ قرارات رشيدة.
- 3- تحسين قابلية المقارنة في البيانات المالية عن الفترات المالية، وبين المؤسسات.
- 4- زيادة الشفافية والإفصاح والمصادقية في الممارسات المحاسبية.
- 5- تحسين مخرجات النظام المحاسبي الحكومي بما يؤدي إلى إنتاج معلومات تتصف بخصائص الجودة المطلوبة و تعزيز ثقة المجتمع الدولي بالبيانات المالية.



ويقترح الباحث استخدام هذا البرنامج في تطوير مهنة المحاسبة في مصر من خلال الآليات التالية:

- ١- تشكيل فريق عمل يضم هيئات حكومية وغير حكومية للمساعدة والإشراف على التخطيط والتنفيذ لمعرفة المتطلبات الفعلية وآلية الانتقال من الإجراءات المحاسبية المتبعة على الأساس النقدي إلى الإجراءات حسب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
- ٢- اتساق المحاسبة الحكومية مع نصوص القوانين فضلا عن الاستجابة للتطورات في الفكر المحاسبي من خلال اعتماد معايير المحاسبة الحكومية الدولية IPSAS .
- ٣- التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق من خلال نهج تدريجي يبدأ بدراسة الوضع الحالي للنظام المحاسبي الحكومي وتحديد وحدة الإبلاغ الحكومي، حيث يتم تحديد نقاط القوة والضعف بما يمكن من وضع خطة لتطوير النظام المحاسبي.
- ٤- تطوير الموارد البشرية لنشر الوعي المحاسبي والارتقاء بالمستوى المهني للعاملين في مهنة المحاسبة و إعداد برامج تدريبية لكافة المحاسبين العاملين في القطاع الحكومي.
- ٥- تشكيل لجنة من المهنيين والأكاديميين في اختصاص المحاسبة لدراسة المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام وتحديد ما يتلاءم منها للبيئة المصرية مع ضرورة استقطاب الكفاءات في الوحدات الحكومية وتدريبهم وتنمية مهاراتهم.
- ٦- رسم إستراتيجية لوضع ميزانية تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في التواريخ المحددة للتنفيذ.
- ٧- تحديد الموارد البشرية المطلوبة في مجالات الإدارة والميزانية والمالية ووضع الميزانيات لها لضمان التنفيذ الفعال لعملية الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- ٨- توفير الموارد المالية لتدريب الخبراء الداخليين في مجالات المحاسبة أو لاستخدام خبراء خارجيين لعملية الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.



سادساً: SMO 6 – برنامج إجراءات التحقيق والتأديب (الانضباط).

وهو العنصر التنفيذي والفني الأهم حيث لا يمكن ضبط عملية الإلتزام بالأهداف ما لم يمكن هنالك آليات للفحص، التحقيق، والتحقق، وهو منظومة من العقوبات المنظمة بلوائح محددة يجري فرضها على المخالفين للمعايير واللوائح والتعليمات وقواعد العمل بهدف تصحيحها.

ويرى الباحث أن النظام التأديبي يوفر الحوافز السلبية التي تستخدمها المنظمة كوسيلة لتصحيح السلوك وعدم تكرار المخالفات كما لا ينبغي اللجوء إلى العقاب أو المغالاة في تطبيق العقوبات إلا بعد أن تستنفذ الوسائل الأخرى حتى لا يؤدي النظام التأديبي إلى إضعاف الروح المعنوية وإلى انعكاسات سلبية في العمل.

ويقترح الباحث استخدام هذا البرنامج في تطوير مهنة المحاسبة في مصر من خلال الآليات التالية:

1- إطلاع العاملين جيداً على النظام التأديبي فالجهل بالنظام لا يعفيهم من العقوبات.

2- أن يتسم النظام بالعدالة والشمولية حيث يخضع كافة العاملين دون إستثناء للنظام.

3- الإسراع في تنفيذ الإجراءات وفي الإبلاغ عن وقوع المخالفات ومسببها وجميع الحقائق بشأنها وإجراء التحقيق من قبل اللجنة التأديبية وإصدار القرار التأديبي المناسب.

4- إتباع الموضوعية في تطبيق النظام دون النظر لموقع ومستوى الموظف.

5- أن يوفر النظام التأديبي الحق للعاملين التظلم في حالة شعورهم بالتحيز والإجحاف و يتم التظلم للإدارة العليا لإعادة النظر في قرار اللجنة التأديبية.

6- عدم السماح للرئيس المباشر بفصل مرؤوسيه بدون الرجوع إلى الإدارة العليا.



أثر تطبيق برامج الأمتثال SMOs الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين على
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

- ٧- توافر الفرصة للمحاسب بأن يرافقه ممثل وأن يسمع تظلمه قبل اتخاذ أي إجراء ضده.
- ٨- عدم فصل أي محاسب بعد أول مخالفة باستثناء المخالفات الكبيرة طبقاً لنظام العمل.
- ٩- التحقيق الكامل حول أية مخالفة ترتكب قبل اتخاذ أي إجراء تأديبي.

سابعاً : SMO 7 – برنامج المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

هو الإلتزام بمعايير التقارير الدولية (IFRSs) الواجب إتباعها للإفصاح الموحد للبيانات المالية دولياً مما يزيد الشفافية والوضوح في قراءة البيانات المالية عالمياً بسبب إلتزام كافة الجهات الرقابية على المهنة في كافة الدول بالمعايير و ذلك يتطلب أيضاً متابعة الإصدارات المستحدثة للمعايير من أجل مواكبة التغييرات المطلوبة.

يحقق تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs) المزايا التالية :

- ١- تُساهم معايير المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) في تحسين جودة التقارير المالية بحيث تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي للشركة، وتوفر معلومات لحملة الأسهم حول الخسائر، وحالات الفشل المالي والأحداث المالية غير الملائمة بدقة عالية.
- ٢- الحد من سلوك الإدارة الانتهازي أو النفعي من خلال تضيق مجال الاختيار بين البدائل المحاسبية، والتي كانت تستغلها الإدارة للتلاعب بالأرباح، مما يوفر تقارير مالية يمكن من خلالها ترشيد قرارات المستثمرين.
- ٣- تؤثر معايير (IFRS) على تصورات المستثمرين لبقاء واستمرارية الشركة من خلال دورها في تحسين شفافية الإفصاح والحد من عدم تماثل المعلومات.



- ٤- تمكن معايير (IFRS) من تحسين جودة الأداء المحاسبي بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة، تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة.
- ٥- توفير معايير (IFRS) للمستثمرين قراءة موحدة للتقارير المالية مما يضيفي المصدقية على المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات.
- ٦- إعداد القوائم المالية على أساس معايير (IFRS)، يمكن الشركات من المنافسة في الأسواق الدولية.

ويقترح الباحث استخدام هذا البرنامج في تطوير مهنة المحاسبة في مصر من خلال الآليات التالية:

- ١- تهيئة البيئة المصرية والوقوف على مدي قدرة كافة القطاعات في التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS في ضوء الاستفادة من تجارب الدول التي اتخذت خطوات جادة في التوافق مع هذه المعايير.
- ٢- إلزام هيئة سوق المال المصرية لكافة الشركات التي تُسجل أوراقها المالية في البورصة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS وذلك لما تحققه هذه المعايير من الآثار الإيجابية في تحسين شفافية القوائم المالية، وزيادة جودتها، وتدعيم قابليتها للمقارنة، وتحقيق العديد من المنافع للمستثمرين، وتحسين فعالية الأسواق المالية.
- ٣- زيادة وعي معدي ومستخدمي التقارير المالية، وذلك بتوفير ورش العمل والدورات التدريبية للمحاسبين في هذه المعايير، وكذلك قيام الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر بتوفير التفسيرات العملية لتلك المعايير.^(١)
- ٤- اهتمام الشركات بالمستجدات في معايير التقارير المالية الدولية IFRS المتعلقة بالقياس أو الإفصاح المحاسبي، وذلك بهدف تحسين جودة التقارير



المالية وتخفيض عدم تماثل المعلومات مما يزيد من ثقة المستثمرين بالأداء المالي للشركة. (٢)

- ٥- التركيز في الخطط الدراسية المحاسبية الجامعية على أساليب القياس و الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير الدولية IFRS لتحقيق المعرفة الوافية بالمعايير والتعامل معها .
- ٦- العمل على إزالة المعوقات التي تحد من تطبيق معايير التقارير الدولية IFRS والعمل على تطوير التشريعات التي تحد من تطبيقها.

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

- ١- توجد جوانب قصور جوهرية في منظومة مهنة المحاسبة تتمثل في مشكلات الأداء المهني للمحاسبة في مصر.
- ٢- أن رفع كفاءة المحاسبين والمراجعين يؤدي ذلك إلى تطوير مهنة المحاسبة في مصر، ومن ثم تحقيق دقة وشفافية القوائم والتقارير المالية لمنشآت الأعمال والخدمات و زيادة مستوى جودة المعلومات المحاسبية وثقة مستخدمي هذه المعلومات.
- ٣- الآليات المقترحة لتطبيق برامج الأمتثال الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين تساعد على تحقيق التكامل بين معايير المحاسبة المحلية والدولية للقطاع الخاص والعام وذلك من خلال برامج الأمتثال رقم 3 SMO – ورقم 5 SMO – ورقم 7 SMO، مما ينتج عنه قوائم مالية ذات جودة عالية تم إعدادها وفق للمعايير المحاسبية الدولية.
- ٤- أن الآليات المقترحة لتطبيق برامج الأمتثال الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين تساعد على زيادة كفاءة المحاسب والمراجع وذلك من خلال برامج الأمتثال رقم : 1 SMO – ورقم 2 SMO – ورقم 4 SMO – ورقم 6 SMO ومن ثم يؤدي إلى تطوير مهنة المحاسبة في مصر.



ثانياً التوصيات :

- ١- الاهتمام بأخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق والانتقال في تدريسها من مستوى النقل المعرفي للمعلومات إلى مستوى نقل المهارات والسلوكيات لدى طالب المحاسبة.
- ٢- ضرورة اتساق المحاسبة الحكومية مع نصوص القوانين والتطورات في الفكر المحاسبي من خلال اعتماد معايير المحاسبة الحكومية الدولية IPSAS.
- ٣- ضرورة تهيئة البيئة المصرية في التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS مع الاستفادة من تجارب الدول التي اتخذت خطوات جادة في هذه المعايير.
- ٤- ضرورة استخدام المدخل المقترح لتطبيق برامج الأمتثال الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين لتطوير مهنة المحاسبة في مصر.



المراجع:-

أولاً المراجع العربية :

أ- المجالات العلمية:

- ١- ١-د. إبراهيم محمد علي الجزراوي "معايير المحاسبة الحكومية الدولية وأهميتها في تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق " مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد الثاني العدد الثالث ٢٠١٣.
- ٢- د. أحمد حلمي جمعة " دور الإتحاد الدولي للمحاسبين في قيادة تطوير مهنة المحاسبة على نطاق عالمي (١٩٧٧- ٢٠١٠) "مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين العدد الخامس والسبعون السنة التاسعة والأربعون ، كلية التجارة جامعة القاهرة، ٢٠١٠.
- ٣- د. أسامة عبد اللطيف محمود " دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق والحد من الفساد: دراسة تطبيقية على الجامعات الأردنية " المجلة العربية لضمان جودة التعميم الجامعي، المجلد رقم (٧) ، العدد (١٦) كلية الاقتصاد الجامعة الهاشمية ٢٠١٤.
- ٤- د. تغريد سالم اللبلة " دور الالتزامات الأخلاقية لمهنة المحاسبة في تحسين أداء الإدارات المحاسبية دراسة حالة في جامعة الموصل " كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين العدد ٩٨ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠.
- ٥- د. فريد محرم فريد إبراهيم، "أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة (IAS, IFRS) على الخصائص الموضوعية النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية" -دراسة ميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الأول (٢٠١٣).
- ٦- د. معتز أمين السعيد، د. محمد نور حسن، "أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الخمسون، يناير (٢٠١٣).
- ٧- د. ولاء ربيع عبد العظيم أحمد، "التجارب الدولية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في ضوء النشر الإلكتروني للقوائم المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، الجزء الأول، السنة السابعة عشر، أكتوبر (٢٠١٣).

ب- أخرى (إصدارات الإتحاد الدولي للمحاسبين)

- ١- الإتحاد الدولي للمحاسبين، " بيانات التزامات العضوية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين " أبريل ٢٠٠٤ تم تعديلها في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٦.



أثر تطبيق برامج الأمتثال SMOs الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين على
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

- ٢- الإتحاد الدولي للمحاسبين، " إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الجزء الأول" ، طبعة عام ٢٠٠٨ .
- ٣- الإتحاد الدولي للمحاسبين، " دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" ، طبعة عام ٢٠١٠ ، باللغة العربية.
- ٤- الإتحاد الدولي للمحاسبين، " إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى والخدمات ذات العلاقة " ، الجزء الثاني ، طبعة عام ٢٠١٠ ، باللغة العربية.

ثانياً : المراجع الأجنبية

- 1- IFAC" Member Body Compliance Program and the role of the Compliance Advisory Panel Member Body Compliance Program" in NOVEMBER 2010 on International Federal on of Accountants .
- 2- Mah'd Al-jabali1 & Haider Mohammad Ali Bni Ata, " Problems of Disclosure of Accounting Information in the Lists : Financial Speculation in Companies " Canadian Center of Science and Education, International Journal of Economics and Finance"; 2014; Vol. 6, No. 3; , p63.

